

«المادة 34. - تحدد الوكالة المعايير الموضوعية الواجب تطبيقها
لأجل تصنيف الرياضيين بصفتهم رياضيين من المستوى الوطني.
«بمجرد الانتهاء من تقييم جامعتهم الدولية.

«المادة 35. - في إطار وعليه، يجب على الوكالة «أن تقوم بتقييم المخاطر المتعلقة بتعاطي المنشطات في مختلف الرياضيات والأنشطة الرياضية التي تدخل ضمن اختصاصها، وكذا كل سياسة وطنية لمكافحة تعاطي المنشطات التي من شأنها أن تولي الأولوية لبعض الرياضيات أو الأنشطة الرياضية أو هما معا دون غيرها.

«المادة 37- تحدد أعمال المراقبة، أو التقليل منه.
ويجب إجراء انتقاء عشوائي مرجحا يكون ذو أولوية طبقا لمعايير
محددة الرياضيين المعرضين للخطر.

«المادة 38. - استنادا إلى مسلسل تقييم المخاطر..... المعنية :
أ) م اقية تعاطي، المنشطات أثنياء المنافسات ال ياضية و خار حيا:

؛ -»
؛ -»
؛ (ب)

«د) مراقبة تستوجب التشخيص الطولي، أي برنامج الجوائز «البيولوج» للباقي».

«المادة 40. - تطلب الوكالة من المختبرات تحليل العينات
«أن تتلقاها. ويمكن للوكلة أن تطلب من الوكالة العالمية لمكافحة
«الأنشطة مرونة في تطبيق مستويات دنيا للتحاليل الخاصة بالنسبة
«للوسائل أو العقاقير المحظورة كما هو منصوص عليه في برنامج
«توزيع أعمال المراقبة (DTASS).

..... «تنص الوكالة» (الباقي بدون تغيير).

مرسوم رقم 2.21.520 صادر في 23 من ذي الحجة 1442 (3 أغسطس 2021) بتغيير وتميم المرسوم رقم 2.18.303 الصادر في 2 ذي القعدة 1440 (5 يوليو 2019) بتطبيق القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.18.303 الصادر في 2 ذي القعدة 1440 (5 يوليو 2019) بتطبيق القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، كما وقع تغييره وتميمه؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 16 من ذي الحجة 1442 (27 يونيو 2021)،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

رقم 2.18.303 على النحو التالي :

«المادة 6 .- يجب على الرياضي الذي يحتاج إلى استعمال عقار أو وسيلة محظورة المعنية.

«غير أنه، للتطبيق: ؟ (أ)»

«ب) في حالة عدم وجود وقت كاف أو إمكانية لالرياضي أو كانت هناك ظروف استثنائية أخرى تحول دون أن يقدم الرياضي طلب الترخيص لاستعمال عقار أو وسيلة محظورة لأغراض علاجية قبل «أخذ العينة أو أن تدرس الوكالة هذا الطلب»

«ج» :

: «د»

«الباب الخامس»**«أحكام ختامية»**

«المادة 62.1. - في حالة وجود تباين بين مقتضيات هذا المرسوم وأحكام المدونة العالمية لمكافحة المنشطات و/أو المعايير الدولية للوكالة العالمية لمكافحة المنشطات على إثر تعديلات محتملة، يتم تطبيق أحكام هذه الأخيرة في انتظار ملاءمة مقتضيات هذا المرسوم.»

المادة الرابعة

ينسخ الملحق رقم 3 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.18.303.

المادة الخامسة

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزير الثقافة والشباب والرياضة.

وحرر بالرباط في 23 من ذي الحجة 1442 (3 أغسطس 2021).

الإمضاء: سعد الدين العثماني.

ووقعه بالعطف:

وزير الثقافة والشباب والرياضة.

الإمضاء: عثمان الفردوس.

المادة الثانية

يتم الفرع الأول من الباب الثاني من المرسوم السالف الذكر رقم 2.18.303 على النحو التالي:

«المادة 6.1. - في الظروف الاستثنائية وبصرف النظر عن «المقتضيات الأخرى من هذا المرسوم أو المعيار الدولي لترخيص الاستعمال لأغراض علاجية، يمكن للرياضي أن يطلب وأن يحصل على ترخيص استعمال عقار محظوظ أو وسيلة محظورة لأغراض علاجية بأثر رجعي، وذلك إذا كان جلياً بالنظر إلى الهدف المتوازي «من المدونة العالمية لمكافحة المنشطات أنه من غير المنصف عدم منح «ترخيص الاستعمال لأغراض علاجية بأثر رجعي. بالنسبة للرياضيين من المستوى الدولي والرياضيين من المستوى الوطني، لا يمكن للوكالة منح ترخيص الاستعمال لأغراض علاجية بأثر رجعي بناء على طلب من الرياضي وفقاً لمقتضيات هذه المادة، إلا بعد الموافقة «المسبقة للوكالة العالمية لمكافحة المنشطات، التي يمكن لها حسب «تقديرها الحر والكامل الموافقة على قرار الوكالة أو رفضه.

«أما بالنسبة للرياضيين الذين ليسوا برياضيين من المستوى الدولي أو برياضيين من المستوى الوطني، يمكن للوكالة منح ترخيص الاستعمال لأغراض علاجية بأثر رجعي للرياضي وفقاً لمقتضيات هذه المادة، دون استشارة الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات مسبقاً. غير أنه يمكن للوكالة العالمية لمكافحة المنشطات أن تدرس في أي وقت وحين قرار الوكالة بمنح ترخيص الاستعمال لأغراض علاجية بأثر رجعي بموجب هذه المادة، ويمكن لها حسب تقديرها الحر والكامل قبول هذا القرار أو إلغائه. كما لا يجوز الطعن في أي قرار اتخذه الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات و/أو الوكالة وفقاً لمقتضيات هذه المادة سواء في إطار «مسطرة خرق قواعد مكافحة المنشطات أو في إطار الاستئناف أو بأي وسيلة أخرى.

«يجب التبليغ عن كل القرارات الصادرة عن الوكالة، بموجب هذه المادة، سواء تعلقت بمنع ترخيص الاستعمال لأغراض علاجية أو برفض منحه بواسطة برنامج إدارة وتدبير مكافحة المنشطات ». (ADAMS)

المادة الثالثة

يتم المرسوم السالف الذكر رقم 2.18.303 بالباب الخامس المعنون بـ «أحكام ختامية» وبالمادة 62.1 على النحو التالي: